

❖ تحفظات عربية على الديمقراطية

(1-8-5)

فواز جرجس

غالبًا ما يتساءل بعض الباحثين والمنظرين العرب والأجانب عن العلاقة بين الإسلام والديمقراطية وهل تتلائم أو تتعارض الثقافة الإسلامية مع بعض التجربة الديمقراطية الغربية أو الليبرالية. ولأن السؤال سجالي أكثر منه علمي تاريخي، تتراوح معظم الأجوبة بين السجالية والإيديولوجية وعدم القدرة على التوثيق الدقيق والرفض المطلق أو القبول المطلق للأطروحة. لقد أنكه بالفعل هذا السؤال السجالي بحثًا ونقاشًا وعرضًا، وحدث فرز خطير في أدبيات الديمقراطية التي تعالج مستقبل التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية. واليوم هناك حاجة ملحة لفهم البنى المادية والأيديولوجية التي تلعب دورًا أساسيًا في إعاقة المسار الديمقراطية في المنطقة العربية وفهم التحفظات الجوهرية للأحزاب وللقوى والحركات الوطنية القومية واليسارية وحركات الإسلام السياسي، بالإضافة إلى النظم القائمة.

والسؤال النقدي المهم الذي لم يعطى حقه من الدراسة هو: ما هي أهم الاعتراضات لدى القوى السياسية الرئيسية على مفهوم الديمقراطية البرجوازية؟ وهل يمكن أن تساعدنا دراسة هذه التحفظات وإتباع المنهج (السلبى) في البحث على استيعاب للمخاوف المتجذرة في الذهنية العربية ضد مفاهيم الديمقراطية وإيجاد الآليات والإستراتيجيات الفعالة للتعاطي معها وحل رموزها وتبديد شكوكها والانطلاق نحو الفضاء الديمقراطي؟ وهذا هو الهدف العلمي لهذه الورقة التي تتمحور حول تقديم مسح كامل وإن كان ملخصًا وخارطة توضيحية للمناخ الديمقراطي

* قدم الى اللقاء السنوي الحادي عشر: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية (أزمة الديمقراطية).

لدى العرب والتيارات غير المواتية لها والمشككة في جدواها وفعاليتها وقدرتها على تفعيل المشروع النهضوي العربي.

وسنحاول في هذا العرض الملخص أن نستشف مواقف القوى السياسية العربية الإعتراضية بطريقة نقدية تحليلية من أجل فهم أطروحاتها وخلفيتها قبل الشروع في تفكيكها أو تبريرها. يغلب، يا للأسف، على الأدب السياسي العربي منهج المواجهة اللفظية العنيف والرفض الأيديولوجي الحاد للرأي الآخر، مع أن حساسية الموضوع وأهميته تتطلب روية وحكمة وتفكير هادئ وإعتراف مطلق بحرية الآخر في التعبير عن رأيه ومحاورته نقدياً وإيجابياً بدلاً من تخوينه أو تكفيره أو تليفق التهم الخطيرة له.

(1)

المناخ المضاد للديمقراطية في الخمسينيات والستينيات

وتجدر الإشارة إلى أن معظم القوى والأحزاب السياسية العربية بلا إستثناء، بما فيها التيارات القومية واليسارية. منذ منتصف الخمسينيات، لم يكن لديها فقط تحفظات جوهرية على ما يسمي بمفاهيم "الديمقراطية الليبرالية" أو "الديمقراطية البرجوازية" أو "الديمقراطية الغربية"، بل استبعدتها كلياً من برامجها وممارستها وحاولت تغيير الواقع على أساس ناف للديمقراطية. رفضت هذه الأحزاب الواقع وحاولت الانقلاب عليه ثورياً وتغييره بالقوة، إذا اقتضى الأمر.

ويلاحظ أن هناك محاولة لدى الأحزاب اليسارية والقومية للتلاعب اللفظي بمفهوم الديمقراطية بالذات، تارة تحت غطاء "الديمقراطية الصحيحة" أو "ديمقراطية الشعب العامل" أو تحت غطاء "الديمقراطية الثورية"، لم تستطع هذه الإضافات أن تخفي النزعة الانقلابية لهذه التيارات، وتعارضها وتنافيها مع المفهوم الديمقراطي الذي يعتمد على مبدأ التراكم والتغيير التدريجي

السلمي والحفاظ على المؤسسات القائمة وتطويرها وتفعيلها ويستبعد أيضًا منطلق العزل والنفي والإلغاء.

وفي هذا السياق، لم تنتظر ثورة تموز/يوليو 1952 في مصر أكثر من ستة أشهر لتصدر مرسومها الشهير بحظر قيام الأحزاب السياسية على مختلف مشاربها. ولم تستبعد ثورة يوليو النخب والقوى الاجتماعية والسياسية للنظام البرلماني السابق من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية فقط بل نجح الرئيس جمال عبد الناصر في تهميش كل السلطات الأخرى- التشريعية والقضائية - واحتكارها ودمجها في رأس السلطة التنفيذية تحت قيادتها - وغالبًا ما كان عبد الناصر يشدد على إن مصر ليست مهية للتعددية الحزبية والسياسية بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية لغالبية المصريين وبسبب الهجمة الإمبريالية الشرسة ضد النظم التقدمية الثورية. التعددية الحزبية والانتخابات النيابية الحرة في تقدير عبد الناصر، تؤدي إلى تكريس التبعية في ظل هيمنة العامل المادي المؤثر في الحياة المصرية وشراء الأصوات والفرز الطبقي المخيف. وبغض النظر عن حقيقة أو وهمية هذه التحفظات، لم تكن الديمقراطية بمفهومها الليبرالي من الأولويات على أجندة النظام الناصري، وإنما إنجاز الاستقلال الوطني والتخلص من الاستعمار وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء سلطة مركزية قوية. وأظن لا نبالغ كثيرًا إذا اعتبرنا إن الديمقراطية ضحى بها على معبد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويجدر التشديد على إن الديمقراطية الغربية لم تشكل مطلبًا شعبيًا، ولم توجد قوى وشرائح اجتماعية منظمة ومؤثرة ومعبأة ومهية نفسيًا وأيديولوجيًا لكي تطالب وتكافح من أجل تطبيق المفاهيم الليبرالية. العكس هو الصحيح: تأثر التيار الثقافي والفكري والمهيمن عالميًا في الخمسينيات والستينيات، بالماركسية واتجه بعناد وتصميم إرادي نحو إلغاء فكرة النظام الديمقراطي. طبعًا، لم تتجو المجتمعات العربية من تأثير العاصفة العاتية والمناهضة

للمدقراطية في كافة أنحاء العالم، بل عانت النخب والمجتمعات العربية آنذاك من نفس الصعوبات والمشاكل التي ضربت البلدان الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية. فلا عجب إذا وجدنا إن معظم القوى والأحزاب السياسية العربية، بالإضافة إلى النظم العسكرية الفتية، يتحفظ على مفاهيم الديمقراطية الغربية ويرفضها من أساسها وذلك لثلاثة أسباب: ارتبطت الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية بأنظمة ليبرالية اقتصادياً خلقت تفاوتاً كبيراً بين الطبقات الاجتماعية، فكانت الحاجة إلى العدالة الاجتماعية أكبر منها إلى الديمقراطية. رأت النخب العربية الصاعدة أن المطلوب إعادة التوزيع وتغيير البني الاجتماعية، وذلك لا يمكن تحقيقه من خلال احترام القواعد والمؤسسات الدستورية القائمة.

ارتبطت الديمقراطية في الخمسينيات، في رأي الأغلبية الكبرى من النخب الصاعدة، بالهيمنة الاستعمارية، بوجود نخب أخرى في السلطة متغربة ومرتبطة بالاستعمار أو بالقوى الاستعمارية. لعبت إشكالية الهوية والخصوصية دوراً مركزياً في تهيئة البيئة والذهنية لدى النخبة الجديدة الصاعدة في رفض المفاهيم التغريبية، بما فيها الديمقراطية.

وبالإضافة إلى الأسباب الثلاثة السابقة، هناك عامل التربية والتنشئة السياسية للنخب الجديدة، وخاصة إن الشريحة الكبرى منها منحدر من أصول ريفية وشعبية نسبياً، مختلفة عن النخب الأرستقراطية التي كانت تستلم زمام السلطة في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. فلم تتعاطف وتتأقلم هذه النخب الشعبية مع الفكرة الديمقراطية ولم تتربى أو تستوعب هذا الخيار النخبوي الغربي. انصب اهتمام النخبة الجديدة على إزاحة الطاقم السياسي القديم وتثبيت وتدعيم هيمنتها على الدولة والمجتمع من خلال تلبية الحاجات والمستلزمات الاجتماعية والاقتصادية للشرائح العظمى المهمشة وإدخال تغييرات جذرية في اللعبة السياسية. وهكذا تضافرت البيئة الدولية والمحلية لكي تترك بصماتها القوية على سلوك النخب الجديدة الصاعدة، وترفض الخيار

الديمقراطي وتستغني عنه بنظم تسلطيه قمعية تأتمر بمشيئة الزعيم والقائد الواحد وتحت مظلة الحزب الواحد.

(2)

دور البنى والأطر المادية والسوسيولوجية

والملفت أن الأحزاب والقوى المتحفظة والرافضة للديمقراطية استطاعت وبسهولة أن تهيمن وتفرض سلطتها على التيارات الديمقراطية الأخرى داخل الأحزاب اليسارية والقومية معًا. بالفعل، حصل انفصام أو انفصال، داخل هذه التيارات بين ما يسمى بالمفكرين والمنظرين من جهة والسياسيين والحركيين من جهة أخرى. ففي حين اهتم تيار المفكرين في أدبياته بالحرريات والديمقراطية ومحاسبة السياسيين وتحديد دور الدين في الدولة والعلاقة مع الأقليات وتجديد الاقتصاد الوطني وتحديثه، ركز تيار السلطة في الفكر القومي، والمنحدر أساسياً من الطبقات الريفية، على تحرير البلاد وتحسين الوضع الاجتماعي، ولكن دون إعادة الأهمية أو حتى الاستفادة من الأنظمة الدستورية والأخذ بالتجربة الديمقراطية أو الاعتراف بالتعددية. أدت هذه الحالة الانفصالية أو الإنفصامية بين الفكر والممارسة إلى نتائج كارثية على طبيعة إدارة السلطة السياسية في المجتمعات العربية.

ويبقى السؤال المحوري، لماذا فشل أو عجز تيار المنظرين والمفكرين عن تسويق أطروحاته الليبرالية إلى الجمهور العربي العريض؟ وهل يمكن الحديث عن طبيعة وتركيبية النخب السياسية الصاعدة دون أخذ البنية السوسيولوجية- الاجتماعية والعوامل الخارجية في عين الاعتبار؟ هل نبسط كثيراً حين نتكلم عن دور وأفكار النخب وأيديولوجيتها في معزل عن التطور التاريخي والمادي للمجتمعات العربية ودور التربية والتنشئة السياسية؟ هل يتم الهروب أو العزوف عن طرح الأسئلة الصعبة والشائكة عن بنية وتركيبية المجتمعات العربية بالحديث، بدلاً عن ذلك، عن الترف الأيديولوجي المضاد للديمقراطية؟ هل كانت النخب العسكرية الجديدة تستطيع أن

تقضي على الجنين الديمقراطي بهذه السهولة لولا جفاف ينابيع التعددية في تراثنا وتاريخنا؟ إلى أي درجة كانت فكرة الحاكم العادلة المستبد وما تزال مترسخة ومنتجزة في تربيتنا وتفكيرنا؟ وهل يمكن تفسير الدعم الشعبي الواسع لهؤلاء الحكام السلطويين، بالرغم من اغتيالهم للجنين الديمقراطي، وتسليط سيف الاستبداد على أعناق المواطنين، إلا من خلال فهم المنظومة الفكرية والاجتماعية والتربوية السياسية للنخب والقيادات العربية.

المهم إن الجنين الديمقراطي أختق أو خنق في المهد وشرعن أسلوب سلطوي في الحكم يستبعد المشاركة والتعددية السياسية ويتحفظ جذرياً على نموذج الحكم الديمقراطي الغربي بل يرفضه مطلقاً. والمؤلم والمؤسف إن المعارضة، على مختلف مشاربها، لم تطرح رؤية أكثر تقدمية أو ليبرالية للديمقراطية المنشودة. صحيح أن الاستبداد السياسي يولد استبداداً مضاداً، وهذا حصل لمعظم القوى السياسية التي عانت من جراء اضطهاد وقهر السلطات المركزية لها وتهميشها وعزلها. ولكننا نبسط كثيراً إذا اعتبرنا أن تحفظات المعارضة اليسارية والقومية والإسلامية على الديمقراطية منذ الخمسينيات وإلى الثمانينيات كانت أقل حدة، أو شكلت خطراً أقل على الجنين الديمقراطي. لم تكن أولويات الشرائح العظمى داخل المعارضة تختلف جذرياً عن أولويات النظم الثورية القائمة. نفس الشعارات الأيديولوجية، نفس البرامج والأجندة السياسية، نفس الذهنية والتربية والنشأة، أضف إليهم البيئة والمناخ المضاد للديمقراطية عالمياً، وسنجد إن المعارضة والنظم القائمة شكلاً وجهين لعملة واحدة. هذه هي الحقيقة المؤلمة التي ميزت السلوك السياسية العربي تجاه الديمقراطية منذ منتصف الخمسينيات وإلى أوائل الثمانينيات.

جرت مياه كثيرة منذ أوائل الثمانينيات وحتى الوقت الراهن وتبدل المناخ العالمي وأصبحت الديمقراطية بمفهومها الليبرالي أيديولوجية مهيمنة ومطلباً شعبياً جارفاً لا يمكن الوقوف بوجهه ورفضه. ولم تسلم المنطقة العربية من شظايا هذه الأيديولوجية التي استعمرت المخيلة الإنسانية

منذ أواخر الثمانينيات. حاولت النظم العربية القائمة التأقلم مع هذا الواقع الجديد من منطلقين. تمحور المنطلق الأول حول القيام ببعض الإصلاحات الصورية التجميلية، خاصة على الصعيد الإقتصادي تحت ضغط السياقات والمؤسسات الدولية وفي محاولة لامتناس الغضب الشعبي وتقنيته. في الوقت ذاته، أعادت النخب الحاكمة لعب الاسطوانة القديمة في ما يتعلق بالأخطار التي يمكن أن تترتب على تطبيق مفاهيم الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات العربية. بالطبع، أخذ موضوع الأمن القومي والقضايا الكبرى، خاصة الخطر الصهيوني، الحيز الأكبر من اهتمام الخطاب الرسمي العربي. فالانفتاح السياسي، على حد زعم هذه القيادات، يمكن أن يؤدي إلى تهديد قدرة البلدان العربية على الصمود في وجه التحديات الخارجية ويتركها عرضة للأطماع والمؤامرات الصهيونية- الأمريكية. المقولة الأخرى التي ما تزال النخب الحاكمة ترددها تحفظاً على الديمقراطية العربية تتعلق بعدم استعداد وتهيئة المجتمعات والشعوب العربية للانخراط في الفضاء الديمقراطي الحر.

(3)

نموذج لتحفظات وسلوك النظم الحاكمة إزاء الديمقراطية

حين سئل أحد الرؤساء العرب من قبل أحد المرسلين الأمريكيين عن رأيه في واقع الديمقراطية في بلده، أجاب بثقة متناهية وتهكم واضح بأنه من الخطأ إسقاط المعايير الديمقراطية الغربية على المجتمع في بلده. فالشعب في تقديره، وعلى عكس نظيره الأمريكي، غير مهياً أو قادر على استيعاب الجرعة الديمقراطية دفعة واحدة في الوقت الراهن بسبب عوامل الجهل ونقص التعليم والفقير. وبكل بساطة وبرودة أعصاب، وضع الرئيس نفسه والنخبة النافذة وصياً على الشعب حتى تحدث الأعجوبة المنتظرة: ألا وهي النضوج التاريخي للشعب.

في ذات السياق ذكر أحد الرؤساء أيضًا إن حكومته تركز جهودها وأولويتها الآن على عملية الإصلاح الاقتصادي كخطوة أساسية وضرورية قبل الشروع في إصلاحات سياسية حقيقية. ولذلك تعتبر القيادة إن برنامج الإصلاح السياسي، والذي تطالب به المعارضة على مختلف مشاربها، بما فيه قضايا التعددية الحزبية والشفافية السياسية والتعبير، يتطلب أرضية اقتصادية صالحة لكي تثمر بذور هذا الإصلاح السياسي ولكي لا يستغل من قبل قوى رجعية، غيبية معادية ومضادة للديمقراطية .

مرة أخرى، تأخذ الديمقراطية مقعدًا خلفيًا لقضايا الاقتصاد والإصلاح الاجتماعي ويتم مقايضتها باعتباريات أخرى وضرورات مرحلية. تكمن الإشكالية الصعبة في التميز بين الأعدار الوهمية من جهة والتحفظات الجدية على الأسرع في عملية التحول الديمقراطي من جهة أخرى. السؤال النقدي الصريح هو: كيف نستطيع أن نفهم ونفصل بين اعتراضات القيادة الرسمية على تطبيق مفاهيم الديمقراطية الغربية ورغبتها وطموحها في الإبقاء على سيطرتها على مؤسسات الدولة والمجتمع معًا؟، فالمعروف أن لدى النخبة في السلطة مصالح إقتصادية وسياسية متجذرة لا يمكن التخلي عنها بسهولة والتضحية بها من خلال المجازفة في فتح باب المشاركة السياسية على مصراعيه. كيف يمكن التوفيق بين الحفاظ على مصالح النخبة الحاكمة وبين القيام بإصلاحات سياسية جذرية؟

هذا هو السؤال المحوري الذي تتهرب المعارضة من طرحه على مائدة البحث ومحاولة إيجاد الآليات والأستراتيجيات من أجل فك رموزه ومنعه من إعاقة التحول والطيران نحو الفضاء الديمقراطي. ستبقى النظم والنخب التسلطية تتحفظ عن تطبيق الديمقراطية طالما بقيت مصالحها وديموتها معرضة للخطر. كيف، إذًا، يمكن إبرام أحلاف أو تحالفات سياسية "Political Pacts" بين المعارضة والنظم القائمة، كما حصل في بعض دول أمريكا اللاتينية في الثمانينات والتسعينيات؟ كيف يمكن إعطاء الأمان وعدم الوعيد والتهديد بالبطش في

إعضاء النخبة الحاكمة من أجل حفزهم على الخروج من نفق الاستبداد السياسي؟ الخطأ كل الخطأ أن نتوقع تغيير جذري في ذهنية النظم والنخب النافذة طالما استمرت المعارضة في تخوينها وتهديدها. كيف يمكن الانتقال إلى إطار إبداعي ومنهج سلوكي سلمي للتعبيل في عملية التحول الديمقراطي؟ تتطلب هذه العملية تضافر الجهود لكافة القوى والأطراف السياسية من أجل منع أي انفجار قد يؤدي إلى احتراق الهدف الرئيسي.

لا يعني هذا العرض أن السلطات الرسمية العربية مستعدة أو مهياة لكي تشرك المعارضة في اللعبة السياسية أو فتح النوافذ والأبواب للشرائح الشبابية المتزايدة عددًا وعدة للدخول إلى المعتزك السياسي. فما تزال السلطات العربية تتحفظ على عملية التحول الديمقراطي وتكاليها الباهظة على استقرار نخبها ومصالحها الحيوية تتخوف نخبة النظام السوري، مثلاً، من تزايد حدة أصوات المنتديات الأهلية وإصرار قيادها على أهمية الاعتراف بالمجتمع الأهلي ومشروعية المعارضة السياسية ضمن نطاق حدود القانون. الملفت إن النخبة النافذة داخل النظام السوري أبدت اعتراضاتها على السماح لهذه المنتديات والجمعيات الأهلية بالعمل العلني بسبب تخوفها من أن يؤدي الحديث عن المجتمع إلى تصدعه وفتح ثغرات في جسده، ويهدد تماسكه ووحدته ويعرض سوريا لخضات وهزات أمنية هي بغنى عنها أيضاً، تشدد النخبة النافذة في النظام السوري على أنها ما تزال في حالة حرب مع إسرائيل، وهذا الصراع المصيري يجدر أن يأخذ الأولوية ليس فقط على أجنده الدولة بل أيضاً على برامج المنتديات الأهلية. الإصلاح السياسي وعملية الانفتاح التي تطالب بها فعاليات المجتمع الأهلي، في رأي القيادة السورية، يمكن أن يؤديان إلى إضعاف المجتمع والدولة معاً في مواجهة التحديات الخارجية: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ترداد مخيف للاسطوانة الأيديولوجية التقليدية التي هيمنت على الخطاب السياسي العربي منذ منتصف الخمسينيات وكأن عجلة التاريخ لم تتحرك:

مرة أخرى، السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: كيف للمراقب أن يميز نقدياً بين تحفظات القيادة السورية الحقيقية والوهمية على الديمقراطية؟ هل تخفي هذه التحفظات بعداً إيديولوجياً مضاداً ورافضاً للمفهوم الديمقراطي؟ هل تتخوف القيادة السورية حقاً وفعلاً من آثار وتداعيات عملية التحول الديمقراطي على المجتمع والدولة أم على مصالحها وديمومتها؟ كيف يمكن بناء جسور التواصل والحوار المفيد والناجح بين نخبة النظام النافذة وفعاليات المجتمع الأهلي من أجل التخفيف من مخاوف النخبة وأي آثار سلبية جانبية يمكن أن تتسبب بها عملية التحول الديمقراطي؟ وماذا إذا استمرت القيادة السورية في رفضها المطلق للديمقراطية؟، ويبدو، وبأسف، إن السلطات اللبنانية تطبعت وتأثرت إلى درجة خطيرة بذهنية الأجهزة الأمنية في البلدان العربية، وأصبحت أيضاً تستخدم نفس المصطلحات والتحفظات من أجل قمع الحريات وإحكام قبضتها على المجتمع الأهلي. فهي لا تتورع الآن عن تخوين المعارضة من أجل تخويفها وإسكاتها وحملها على القبول بالأمر الواقع.

في مقابل ذلك، لا تهتم القيادة السعودية في إخفاء رفضها للديمقراطية وتعتبر بوضوح، في أكثر من مناسبة، على إن المفهوم الديمقراطي الغربي لا يصلح كأسلوب وأداة سياسية لإدارة دفة الحكم في المملكة، كما إن هناك ثمة تعارض جذري بين الإسلام والديمقراطية، وإن المملكة غير مستعدة لتطبيق مفاهيم تتعارض مع تعاليم ومبادئ الإسلام. لا تتحفظ الحكومة السعودية على الديمقراطية فحسب بل ترفضها كلياً كآلية لإدارة الشؤون السياسية.

وتشير كل هذه التحفظات والاعتراضات على الديمقراطية إلى تنوع معقدة في الموقف الرسمي العربي، يجمع بينها مخاوف وشكوك ورفض مطلق، بالإضافة إلى قبول مشروط. صحيح أنه من الصعب اختزال وتصنيف الخارطة الرسمية السياسية في موقف واحد محدد، إلا أن السلبية تشكل القاسم المشترك بينها، هذا مع العلم إن هناك تجارب إيجابية تجد دراستها مثل حالة البحرين والمغرب.

(4)

المعارضة والديمقراطية في الوقت الراهن

وعلى العكس من مواقف النظم القائمة من الديمقراطية، أظهرت المعارضة نضوجاً وحيوية وتأقلماً مع السياقات الإيديولوجية الجديدة، على الأقل على المستوى النظري التجريدي أكثر بكثير مما أظهرته الحكومات العربية، لا يشكل هذا الاستنتاج مفاجأة حيث أنه يصعب على القيادات السلطوية، التخلي عن امتيازاتها ومصالحها التي يؤمنها لها احتكار السلطة، في حين إن المعارضة بحاجة إلى إبداء مرونة وديناميكية تكتيكية للوصول إلى معادل السلطة. لكن الأمر يتعدى التكتيك والتحايل السياسي من قبل المعارضة. يبدو أن التيار الواسع داخل القوى القومية واليسارية بدأ فعلياً في خياراته إيجابياً من قضايا الديمقراطية، وبدأ يتخلى عن تحفظاته السابقة تجاه العديد من المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية الليبرالية، بما فيها التعددية الحزبية، الانتقال السلمي للسلطة السياسية، وحرية الاعتقاد، ومبدأ المواطنة، والمساواة القانونية بين الرجل والمرأة. فلقد انخرط العديد من القيادات القومية واليسارية السابقة في مشروع بناء المجتمع الأهلي وأصبحوا يدافعون بجرأة وحزم عن الحريات الخاصة والعامة لكافة المواطنين بدون استثناء، مع تحفظ ضمني، ويا للأسف، من قبل بعض النخب اليسارية عن حرية حركات الأسلام السياسي في المشاركة السياسية الفعالة والمشروعة في المجتمع والسلطة. ففي حين أدى الحوار القومي - الإسلامي إلى نوع من المصالحة التاريخية بين الفريقين، ما يزال التيار الواسع داخل الحركات الإسلامية والأحزاب اليسارية يشكك في نوايا وصدقية التيار الآخر. لقد تركت الأحداث الدموية في كل من الجزائر ومصر واليمن خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات بصماتها السوداء على العلاقة بين اليساريين والإسلاميين.

استطاع النظام المصري والجزائري واليميني في العقدين الأخيرين استغلال المخاوف المشتركة لتيار اليسار وحركات الإسلام السياسي ورمي طعم السماح لهما بالمشاركة في السلطة للعبهما

ضد بعضهما البعض وخربهما معًا طبعًا، في الحالة المصرية، أدى إلى تأزم الوضع السياسي وتراجع عملية التحول الديمقراطي. كما أدى إلى فرز خطير في الشارع المصري بين بعض التيارات السياسية والاجتماعية وبين هذه التيارات والحكومة المركزية.

أما في الجزائر، فقد أدى الفرز السياسي - الاجتماعي الخطير إلى إغراق هذا البلد المهم في بحر من الدماء كانت نتيجته إضعاف كل الفرقاء السياسيين وإحكام العسكر قبضتهم على شؤون البلاد. لذلك فإن إنهاء الحرب الأهلية - الإيديولوجية بين الإسلاميين واليساريين ضروري للبدء الفعلي في التحول نحو الفضاء الديمقراطي، لأن هذا التحول يتطلب من التيارين إنهاء تحفظ كل منهما على مشاركة التيار الآخر في اللعبة السياسية والإعتراف العلني والصريح بحقه المشروع في المنافسة السلمية من أجل الوصول إلى سدة الحكم.

تاريخيًا، يجدر التشديد على نقطة نظرية في غاية الأهمية الآ وهي إن أوجه التشابه أكثر بكثير من أوجه الاختلاف بين تحفظات حركات الإسلام السياسي على الديمقراطية واعتراضات القوى والأحزاب اليسارية والقومية. ليس هناك شيء استثنائي أو فريد في ما يتعلق بتحفظات الإسلاميين على مفاهيم الديمقراطية الغربية. تشكل المنظومة الفكرية العقائدية للإسلاميين جزء لا يتجزأ من الخارطة الثقافية والسياسية - الاجتماعية في معظم المجتمعات العربية، تتأثر بنفس السياقات والمعطيات الإقليمية والدولية.

هناك بعض المراقبين المحليين والأجانب، الذين يحاولون تسويق مقولات تبسيطية عن حالة العداء الطبيعية بين الإسلاميين ومفاهيم الديمقراطية الغربية. تتم هذه الأطروحات أما عن سوء فهم أو سوء قصد. صحيح إن الديمقراطية لم تكن من الأولويات على جدول وبرامج حركات الإسلام السياسي منذ نشأتها التنظيمية في العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي، إلا إن التيار النافذ داخلها أظهر مرونة رهيبية في الأربعينيات في تعاطيه مع النظم البرلمانية. وكمثل على هذه المرونة التكتيكية، سايرت جماعة الأخوان المسلمين المصرية التجربة الديمقراطية قبل

عام 1952 واعتبرتها الأقرب إلى النظام الإسلامي، وتعاملت مع القصر دون أن تضع في وجه تحالفها مع النظام البرلماني القائم أي حواجز عقائدية، بالرغم من إن تحالفها هذا أعتبر آني ومرحلي.

لكن التيار الواسع من الإسلاميين، كغيره من التيارات القومية واليسارية، ما لبث أن انضم إلى الجوقة المعادية والمعبأة ضد الديمقراطية. الفرق الرئيسي الذي يميز اعتراضات التيارات العلمانية عن نظيرتها الدينية يكمن في عودة الأخيرة إلى النص لتسويق وتعليب رفضها للديمقراطية. بالفعل، لقد سادت منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين، ثقافة الهوية والخصوصية، التي اعتمدت منهج التأسيس، لشرعنه بعض الأمور وتحريم تلك، بسبب ظروف مكافحة الاستعمار، والسعي للانفصال عن ثقافته وقيمه. نظر الإسلاميون منذ البداية إلى القيم الإنسانية العالمية والمؤسسات الدولية نظرة شك وعداء، فقد قيل تارة إن تلك القيم الإنسانية قيم غريبة خاصة، وقيل طورًا إن الغرب يكيل بمكيالين. وفي صراعات الحرب الباردة، وهيمنة ثقافة الخصوصية والهوية، قيل أن القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان قيم تقوم على الحق الطبيعي، بينما لا تشكل ثوابت عند المسلمين إلا الأمور التي هم مكلفون بها في النصوص القرآنية الشرعية. فهناك تناقض جذري بين النهج الإلهي والنهج الإنساني. وعندما انتهت الحرب الباردة، حيث كانت تشكل مسوغًا للرفض، أطلقت من جديد مقولات المؤامرة والحملة على تلك القيم العالمية من ضمن الحملة على الهيمنة الأمريكية، وظواهر العولمة.

في هذا السياق، يجدر التشديد على نقطة مهمة جدًا: لا يمكن فهم تحفظات الإسلاميين على الديمقراطية إلا بالتركيز على البني والأطر الإيديولوجية المحددة والمسيرة للوعي. هذا التراكم الإيديولوجي المؤصل ترك بصماته وآثاره ليس فقط على الخطاب السياسي للحركات الإسلامي بل أيضًا على سلوكهم وشكوكهم إزاء العديد من المفاهيم العالمية، خاصة الديمقراطية.

(5)

فكرة النظام الاسلامي الشامل أو الشمولي

سادت فكرة الإسلام الشمولي سائر كتابات الإسلاميين منذ الخمسينات ويعتبر عبد القادر عودة، من أوائل المفكرين الإسلاميين الذي قدموا العروض الشاملة للحضارتين الإسلامية والغربية، مع إدانة الثانية، والانتصار للأولى. كتب عودة، القاضي المدني، وعضوا الإرشاد في حركة الأخوان المسلمين المصرية، في الأوضاع السياسية، منتصراً لمذهب إسلامي في نظام الحكم. يؤصل القانوني عبد القادر عودة في كتابه، "الإسلام وأوضاعنا السياسية" لرؤية سياسية متكاملة ويسجل فيه أهم تحفظاته على الديمقراطية التي ما يزال بعض الإسلاميين يتبناها ويعيد صياغتها. يقارن مثلاً النظام الإسلامي الشامل مع أنواع الحكومات والنظم الأخرى التي عرفها العالم، فلا يجد مثيلاً له. يتحفظ عودة على الحكومات الدستورية، القانونية لأنها تخضع لقوانين ونظم يضعها البشر وهم متأثرون بأهوائهم وشهواتهم، والقوانين والأنظمة التي يضعها البشر قابلة للتبديل والتعديل والإلغاء إذا ما قضت بذلك أهواء البشر وشهواتهم. أما أحكام القرآن فهي من عند الله، وهي دائمة إلى الأبد لا تماشي أهواء الحكام ولا أهواء المحكومين. يتحفظ عودة أيضاً على نظام الحكم الديمقراطي في ما يتعلق باختيار الحكام ويرى إن النظام الإسلامي يختلف نوعياً عن الديمقراطية في أنه يقيد الحاكمين والمحكومين بقيود تمنعهم من الانطلاق وراء الأهواء وتحول بينهم وبين الخضوع للشهوات. يا للأسف، لا يحدد عودة نوعية أو طبيعة وفعالية هذه القيود. كذلك يقارن شيخنا الجليل بين الإسلام والديمقراطية في إن الأول لا يترك مقاييس العدالة والمساواة وغير ذلك من الفضائل الإنسانية في يد البشر، وإنما للإسلام حدود الفضائل والمبادئ الإنسانية ويضع مقاييسها ويخضع البشر لهذه المقاييس العلوية.

ويذهب عودة إلى أبعد من ذلك في مقارنته النظام الإسلامي مع الديمقراطية، حيث يفخر بأن الأول، وعلى عكس النظام الجمهوري، يسمح بانتخاب رئيس الدولة لمدى الحياة. والمفارقة

الثانية: إن الكاتب يتحفظ على النظم الديمقراطية لسبب آخر يتعلق بفشلها الذريع في تطبيق مبدأ الشورى لأن الزعماء الغربيين، على حد زعمه، يؤثرون المنافع الشخصية والعصبيات الحزبية على المصالح العامة، ويسمحون للأقلية أن تناقش الرأي الذي أقرته الأغلبية بعد انتهاء دور المناقشة وأن تشكك في قيمته وصلاحيته أثناء تنفيذه، بل إن الرأي يظل موضع الانتقاد والسخرية حتى بعد تمام تنفيذه" والنظام الإسلامي، في تقدير عودة، على عكس النظم الديمقراطية والديكتاتورية، أصلح نظام يرضي أصحاب الميول الحرة والفعالية السياسية.

لا يتحدث عودة عن أي تجارب تاريخية حسية ولا يبدي أي اهتمام بالتاريخ أو الحقائق العلمية على أرض الواقع. كلامه تعبوي، خلاصي النزعة، عقائدي إلى درجة مظلمة، يخلط الحقائق ويعكسها رأساً على عقب ويستخلص العبر الخاطئة ولا يحترم ذكاء القارئ وإدراكه. في نهاية كتاب عودة، يشعر القارئ بألم وحرز لمعاناة الشعوب التي تحتضن الديمقراطية وبفخر واعتزاز بنظام الحكم الإسلامي السائد في البلدان العربية. يسوق عودة لهذا النظام ويغلفه بوشاح إسلامي، في حين يحاول تفكيك بنية النظم الديمقراطية التي ينعتها ويصفها بالفساد والضعيفة والمنحلة. يتصدر العامل الأخلاقي - العقائدي قائمة التحفظات عند عودة، عندئذ تنتفي الحاجة إلى التاريخ والمفاهيم التاريخية أو إلى مقارنه نقدية بين نظامه الإسلامي الشمولي وأنظمة الحكم الغربية. خطاب عودة تعبوي، يهدف أولاً وأخيراً إلى استنهاض الهمم ورفض التجربة الديمقراطية التغريبية مطلقاً لأنها، في تقديره، تمثل النقيض للتجربة الإسلامية المثالية. ولا يميز عودة بين الإسلام كدين ونظام الحكم السياسي بل يمزجها ويطعمهما حتى أصبحت الدولة في الإسلام هي الدين، وأصبح الدين في الإسلام هو الدولة.

شكل كتاب "الإسلام وأوضاعنا السياسية" ذخيرة حية للعديد من الحركيين الإسلاميين الذين استخدموا مصطلحاته في معركتهم ضد قوى التغريب والنظم الشمولية العربية المتهمه بالعلمانية والتبعية للغرب. وما يزال كتاب عودة، بالإضافة إلى كتاب الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس،

"النظريات السياسية" ، بالرغم من صدورهما في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، يشكلان مرجعية مهمة لبعض التيارات الإسلامية التي تتحفظ على الديمقراطية وتعتبر أن لدى الإسلام نظاماً كاملاً وشاملاً في كافة مجالات الحياة. صحيح أن هذه التيارات لا تمثل إلا أقلية داخل حركات الإسلام السياسي في الوقت الراهن، إلا إن وجودها المتواضع يعكس ديناميكية المتغيرات التي طرأت على بنية الحركة الإسلامية وصعود قوى إسلامية جديدة أكثر تقدمية وتطوراً وقابلية على التعايش مع مفاهيم الديمقراطية الغربية.

آخر هذه الاستعارات كتاب الفقيه السوري المعروف وهبة الزحيلي وعنوانه "حق الحرية في العالم"، حيث يستند في تحفظاته على الديمقراطية إلى كتاب الريس ويرى أن هناك فوارق ثلاثة بين الديمقراطية الغربية والديمقراطية الإسلامية، وهي:

- 1- الديمقراطية الغربية مقترنة بفكرة القومية أو العنصرية، وتسايروها نزعة التعصب أو العصبية. أما في الإسلام فنظرته إنسانية، وافقه عالمي.
- 2- أهداف الديمقراطية الغربية الحديثة هي أغراض دنيوية أو مادية فقط. أما في الإسلام فأغراضه دنيوية وأخروية.
- 3- سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية مطلقة، فالأمة هي صاحبة السيادة، وأما في الإسلام فليست سلطة الأمة مطلقة، وإنما هي مقيدة بالشرعية: بدين الله.

خلاصة الأمر عند الزحيلي، ومثله مثل عودة والريس وغيرهما من المفكرين الإسلاميين المتحفظين على الديمقراطية، فأن مقارنه النظام الإسلامي بغيره من الأنظمة الوضعية، بما فيها الديمقراطية، تبين أنه نظام إلهي كامل وأنه متفوق على الفكر الديمقراطي الغربي الوضعي من حيث طبيعة الحرية والملكية الفردية ووجود الدولة ومفهوم الديمقراطية والعقيدة والرأي العام وطبيعة السلطة.

(6)

البعد العالمي والبعد الإمبريالي للحضارة الغربية

لا تكتفي هذه النزعة الشمولية المطلقة في الحديث عن المزايا الفاضلة للديمقراطية الإسلامية بل تزعم بأن الأخيرة أفضل وأنبل وأشمل وأكثر أصالة من المفهوم الديمقراطي الغربي. هناك إشكاليتين في هذا المنطق: تتعلق الإشكالية الأولى في غياب تعريف وتحديد دقيق لمفهوم الديمقراطية الإسلامية؟ ماذا تعني الديمقراطية الإسلامية في هذا السياق؟ تتمحور الإشكالية الثانية حول فكرة الصدام أو الصراع الجدلي مع الفكر الديمقراطي الغربي والتشكيك في بعض المفاهيم العالمية التي أصبحت إنسانية وتخطت الحدود الجغرافية والسياسية للبلدان الغربية، مثل قضايا حقوق الإنسان والتعددية السياسية والمساواة القانونية بين المرأة والرجل وحرية الرأي والتعبير وغيرها من الحريات. وبالفعل، تكمن الإشكالية الصعبة في الفكر العربي الإسلامي السياسي في عدم القدرة على التمييز بين البعد الإنساني العالمي والبعد الإمبريالي الاستغلالي للحضارة الغربية. ثمة خلط خطير بين البعدين، حتى أنه يصعب أحياناً على بعض الكتاب العرب الاعتراف الصريح بأن المفاهيم الليبرالية الأوروبية التي ظهرت مع الثورة الفرنسية، مثل حرية الرأي والعقيدة وحرية الاجتماع وغيرهم، هي حريات أصلها أوروبية لكنها أصبحت اليوم عالمية. يؤدي الخلط الخطير في نقد السياسات الخارجية للدول الغرب إلى محاربة غير مباشرة لبعض الحريات الإنسانية تحت اسم نقد أوروبا ومكافحة الاستعمار.

ولا يخفي بعض أصحاب الاتجاه الإسلامي تحفظهم على الديمقراطية الليبرالية لأنها ليست الأسلوب الملائم الذي يصلح للتطبيق في المجتمعات العربية والإسلامية. فالعرب والمسلمون بحاجة إلى ديمقراطية أصيلة تختلف جذرياً عن النموذج الليبرالي والماركسي وتستمد مشروعيتها وصدقيتها ولغتها من الإسلام وفهمه باعتباره المكون الأساسي لعقيدة الأمة. هناك إحساس بأن

حقبة التغريب الفكري قد دارت دورتها الكاملة، وأنه آن الأوان لكي يعود العرب إلى أصلاتهم أياً كان تعريفهم لهذه الأصالة، ولكي يستعيدوا نموذج الخلفاء الراشدين لتطبيقه. ينتقد الإسلاميين، مثلاً أصحاب الثقافة الغربية الذين يقعون عادة في نزعة تقليد النماذج الغربية الكاملة ويستوردون الديمقراطية الليبرالية كنسق متكامل (ثقافي-اجتماعي-اقتصادي-سياسي) دون أن يبحثوا جدياً أو نقدياً في تاريخ ونشأة هذا النموذج الغربي، ولا في منطق تطوره في بيئته حتى نتبين مدى ملاءمته ، أو ملائمة بعض مكوناته لنا، ولكن التبعية هنا أو التقليد بالجملة. ويتحفظ الإسلاميون على الاطروحات الرائجة بأن ليس في التراث إجابة فعلية عن مشاكل العصر، حيث يشددون على إن حلول الغرب بالنسبة للعرب لا تشكل إجابات عن مشاكلهم لأسباب عديدة وأن "عصرنا الحاضر غير "عصر" الغرب الحاضر، هو آمن غاز ونحن مقهورون منه مغزورون، "وليس المزامنة أو المواكبة الزمنية مما يوحد بين عصرنا وعصرهم، لاسيما في مجال الأوضاع والنظم الاجتماعية والسياسية. وكمثل على هذا التميز الحضاري والاجتماعي، يشير الإسلاميون إلى أن أحد روافد الديمقراطية الغربية العلمانية - تصطدم وتناقض جوهر الإسلام، من حيث هي فصل الدين عن نظام الحياة، لأن الإسلام أتى بأحكام وأصول تتعلق بنظام الحياة. في الواقع، إن مفهوم العلمانية لدى الإسلاميين جملة، والحركات الدينية الأخرى، في غالبهم هو من المفاهيم سيئة السمعة "خبيثة القصد" "ماكورة الطوية"، وإن الكامن فيها أخطر من الظاهر منها. لا يتحفظ الإسلاميون على العلمانية فحسب بل يرفضونها جملة وتفصيلاً. لقد عبر العديد من المفكرين والمنظرين القوميين واليساريين السابقين إلى الضفة العقائدية الآخر، وأصبحوا يشاركون التيار الإسلامي الواسع شكوكه ورفضه للرافد العلماني. العديد من القوميين العرب واليساريين الحاليين أصبحوا أيضاً يبدون حساسية أكثر تجاه نظرائهم الإسلاميين في رفضهم للعلمانية.

الظاهرة المهمة التي تحتاج إلى دراسة نقدية تتعلق بعبور العديد من القوميين واليساريين السابقين إلى التيار الإسلامي. تعود جذور هذه الظاهرة إلى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات

والى حالة اليأس والإحباط التي ضربت النخبة الثقافية في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) 1967 على يد الجيش الإسرائيلي وفشل المشروع الثوري العربي، التي علقت عليه آمال طموحة. المهم إن هؤلاء الثوريون القدماء ، الذين كانوا يطالبون بتغيرات جذرية راد كآلية في بنية المجتمع والفكر العربي، أصبحوا اليوم يتحفظون على الانخراط اللا مشروط في الفضاء العالمي ويتحفظون على استيراد نماذج الديمقراطية الرأسمالية أو الاشتراكية ويشددون، بدلاً عن ذلك، على أهمية الحفاظ على الخصوصية المحلية والعودة لقراءة معاصرة للتراث العربي الإسلامي. فهم لا يرفضون الديمقراطية كأسلوب ومفهوم لإدارة دفة الحكم بقدر ما يتحفظون على فكرة الطلاق مع التراث والاندماج الكلي في المفاهيم والمصطلحات والمحددات الغربية. في تقدير هؤلاء الإسلاميين الجدد ، يتطلب توطين الديمقراطية في البيئة العربية تأصيل فكري من داخل المنظومة الدينية والثقافية والباسها زياً محلياً يتفق ويتناسق مع الذوق العربي. يراهن هذا التيار الجديد داخل حركات الإسلام السياسي وخارجة على إمكانية التوفيق والتلقيح الحضاري بين الثوابت الوطنية والمتطلبات والقيم الإنسانية العالمية، ويرفض مقولة التعارض بين التراث والمعاصرة أو الحداثة.

تبقى قضية التراث والمعاصرة إشكالية لا يمكن تخطيها بسهولة في الفكر والممارسة الإسلامية، خاصة في الثلاثة عقود الأخيرة. لقد دفعت هذه الإشكالية بالعديد من الباحثين والمفكرين العرب والأجانب على حد سواء إلى التشكيك في إمكانية وفعالية استعارة نماذج ثقافية جاهزة، بما فيها النموذج الديمقراطي الغربي ومحاولة تطبيقها حرفياً في البيئة العربية الإسلامية. يشدد هؤلاء الباحثون على أهمية التجديد في الفكر الإسلامي وإعادة قراءة التراث نقدياً من أجل بناء جسور التواصل الحضاري مع الثقافات الإنسانية الأخرى وإبراز المعالم والملاحم التنويرية في التراث العربي، تلك الملاحم التي همشت وأضعفت على مدى قرون طوال جراء الممارسات والسلوك الاستبدادي للنخب العربية النافذة.

الأسئلة المحورية التي يطرحها عرض هؤلاء الكتاب هي التالية: كيف يمكن قلب معادلة الاستبداد السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية؟ كيف يمكن الخروج من نفق الاستبداد السياسي الذي ميز مسار التاريخ العربي؟ كيف يمكن تسويق مفهوم الديمقراطية الغربية للجمهور العربي في غياب ثقافة الديمقراطية وسيطرة وسيادة مفاهيم الأبوية والتسلطية في المجتمعات العربية؟ هل من الممكن التأصيل للديمقراطية وتوطينها إلا عبر المؤسسات الأهلية، ومن داخل المنظومة الثقافية المحلية؟

وفي الوقت ذاته، هل يتم تبسيط إشكالية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية بالدعوة إلى نقل أو استعارة بعض المفاهيم الغربية، ورفض البعض الآخر منها؟ هل المسألة هي مسألة تسوق واختيار أفضل البضاعة من بزار الديمقراطية الغربية؟ أم المسألة أكثر تعقيداً وتركيباً وتتطلب انقطاعاً إبستومولوجياً مع الموروث المتجذر في البني الفكرية وانقلاباً عليه، وانخراطاً غير مقيد ومقنن في الحداثة في كل الميادين؟ هل تقتضي الجرأة الأدبية تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية عندما يتعلق الأمر في المحاولات التلقينية والتسويقية للهروب من واقع العالمية باسم أصالة واستمرار تاريخي وهروب من مواجهة عملية التحديث الصعبة والمؤلمة والمكلفة؟

السؤال الخطير هو: هل هناك إمكانية للتوفيق بين مستلزمات ومتطلبات التراث والتحول الديمقراطي؟ أم هل تطلق الديمقراطية رصاصة الرحمة على المقاومة الصلبة للخصوصية الثقافية؟ هل بالإمكان حماية التراث من الهجمة الشرسة لمحدثة الحداثة، بما فيها الديمقراطية، على الرغم من الدفاع المستميت للتيار الفكري والثقافي الذي يحتضنه ويحميه؟ وما الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الموروث العربي- الإسلامي أكثر صلابة وبأساً من الموروث المسيحي وغيره في مقاومة زلزال الحداثة بمفهومه الليبرالي؟ وهل يمكن أن تشكل مقاومة التيارات المتضررة من توطين الديمقراطية خط الدفاع الأخير في وجه العاصفة العاتية قبل السقوط الذريع؟ هل،

بالفعل، انتزع التاريخ الحديث العرب، من استمرارية ثقافية وحضارية عاشوها على مدى قرون؟ هل أصبحت العالمية في القرن الأخير جزءاً بنويًا من حياة العرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في نهاية القرن العشرين؟ وهل أفرز الصراع السياسي - الاجتماعي نخبًا وطبقات تتاسق وتقاطع مصالحها مع التعددية السياسية؟ هل لدى هذه النخب والشرائح الاجتماعية الرغبة والإرادة والقدرة ليس فقط على تسويق مبادئ ومفاهيم الديمقراطية للجمهور العربي العريض وإنما الدفاع عنها ضد النخب والشرائح الاجتماعية الأخرى المستفيدة من استمرار الوضع الراهن بأحكام قبضتها على المجتمع؟

هل يمكن فهم إشكالية ومعضلة الديمقراطية في المجتمعات العربية من خلال التركيز على التحفظات والاعتراضات على الديمقراطية. والبنى الأيديولوجية المضادة لها؟ أم هناك حاجة للتركيز على الأطر الاجتماعية - المادية التي تتعارض وتتضرر مصالحها جراء فتح نوافذ الحرية وإطلاق قطار المشاركة السياسية الحقيقية؟

(7)

العوامل الأيديولوجية وراء تحفظات الإسلاميين

كما أشير سابقًا، لا يمكن فهم اعتراضات الإسلاميين على الديمقراطية إلا إذا أخذنا العامل الأيديولوجي - العقائدي في عين الاعتبار. تقتضي مصالح حركات الإسلام السياسي إن تكون في مقدمة الطلائع الاجتماعية التي تدافع عن الحريات وتتمسك بالخيار الديمقراطي بعدما

عانت كوادره وقياداته الأمرين تهميشاً وتعذيباً وإقصاءً من المسرح السياسي لعقود طويلة من الزمن.

ليس هناك مجال للشك في إن التعددية السياسية تخدم مصالح جماعات الإسلام السياسي وتمنحهم فرصاً ذهبية للعب دور فاعل في شتى الميادين. تكسر التعددية السياسية احتكار النظم التسلطية للدولة والمجتمع وتتهي عزلتهم وإقامتهم الجبرية. إذاً تاريخياً كيف يمكن تفسير تحفظات الإسلاميين على الديمقراطية؟ يكمن السبب الرئيسي، بأن الإسلاميين لم يستطيعوا استيعاب وفهم خلفية شعبية النظم الثورية الشبه علمانية، خاصة النظام الناصري، وشككوا في صدقية الشعب وقدرته على إختيار ممثليه الحقيقيين، حماة الدين والعقيدة والتراث. أما الآن وقد تغيرت الظروف وانقلب ميزان القوى الشعبي لصالح الإسلاميين، فلقد أصبحوا أكثر تقبلاً للتعددية السياسية والانتخابات بالرغم من استمرار تحفظهم على مفاهيم الديمقراطية الغربية. أن نجاحات الإسلاميين المحدودة ناجم عن كونهم الفريق الأساسي الذي يصارع النظم الاستبدادية الضعيفة المشروعية. أما فشلها فعائد إلى أن الأولوية لديها ما كانت استعادة التجربة الديمقراطية بل القول بتطبيق الشريعة، وهو بدورة شعار اجتماعي لا يصلح برنامجاً فعالاً للوصول إلى السلطة. من الخطأ بمكان النظر إلى حركات الإسلام السياسي من منظور ديني. فهي لا تملك أية رؤية للديمقراطية أو للنظم الحكم بوجه عام مستنبطة من المرجعية الدينية ولكنها، في رأي معظم الباحثين، تتكيف باستمرار مع واقع متغير، ثم تنسبه إلى الإسلام. ولذا يشدد بعض المعلقين على أن مواقف الإسلاميين من الديمقراطية تراوحت بين الرفض والقبول، والقبول المشروط بحسب نشأة كل حركة وقياداتها وتكوين هذه القيادات الفكري والبيئة السياسية التي توجد فيها الحركة، وميزان القوى وعلاقة الإسلاميين بالسلطات السياسية القائمة. ويمكن النظر إلي قضية الحزبية كواقع حديث خضعت تماماً للاجتهادات والخلافات الفقهية، والتي شملت الرفض أو القبول أو التوفيق مع الشريعة.

ليس هناك من موقف إسلامي موحد من قضايا الديمقراطية بل تعددية مذهلة، تظهر جلياً إن حركات الإسلام السياسي حالة متغيرة ديناميكية في المجتمعات العربية، تتأثر كغيرها من الأحزاب والقوى القومية واليسارية بالسياقات والمعطيات الإقليمية والدولية والمناخ والبيئة الأيديولوجية السائدة في وقت معين. فالهدف من العرض التاريخي لتحفظات الإسلاميين على الديمقراطية منذ الأربعينيات وإلى الوقت الراهن ليس لفرض فرضية تاريخية ثابتة ومطلقة على سلوكهم وخطابهم السياسي بل لتبيان مدى تطور أفكارهم وتأقلمها مع الواقع المتغير.

لا يسع المراقب للسلوك العام للإسلاميين وخطابهم السياسي في العقد الأخير إلا أن يلاحظ نضوجاً ومرونة شديدين في تعاطيهم وتعاملهم مع مفاهيم الديمقراطية الغربية ومحاولتهم بناء الجسور والتواصل مع القوى الحزبية الأخرى على المسرح السياسي العربي. يبدو أن الإسلاميين بدعوا جدياً في تحديد مواقفهم المعقدة من قضية الديمقراطية وروافدها المتعددة - الحزبية، التعددية السياسية، المواطنة، المساواة القانونية بين المرأة والرجل وغيرها من القضايا المتفرعة. لا يعني هذه التعاطي إن الإسلاميين أصبحوا ديمقراطيين أو تخلوا عن تحفظاتهم العديدة عن بعض المفاهيم في الديمقراطية الغربية ولكنهم بدعوا الحوار مع نظرائهم القوميين واليساريين وبدعوا فعلياً عملية التميز والجرد بين ما يعتبرونه تحفظات جوهرية، والتي ينسبونها إلى المرجعية الدينية وتلك الاعتراضات الهامشية، التي يبذون استعداداً للمساومة في خصوصها.

وكمثل على اعتراضات الإسلاميين الجوهرية، غالباً ما يتخذ أدب نقد الديمقراطية لديهم شكلاً موحدًا يكاد الجميع يقف حول أمور معينة أهمها: إن سلطة الأمة في الديمقراطية مطلقة، بينما في الإسلام مقيدة بالشريعة، وينتزع عن هذا الموضوع أمور معقدة وصعبة كوضع المرأة القانوني وحقوقها السياسية، ووضع الأقليات في النظام الإسلامي ومتطلبات ومستلزمات مبدأ المواطنة الحقيقي.

تقتضي الأمانة العلمية الحديث عن المحاولات النظرية الهامة التي يقوم بها بعض المفكرين والمنظرين الإسلاميين المتتورين، الذين لا ينتمون أو ينضمون مباشرة تحت مظلة أو عباءة الحركات الإسلامية - من أمثال مجموعة الإسلاميين التقدميين في تونس والمغرب عامة ومشرقيين من أمثال طارق البشري ومحمد سليم العوا وأحمد كمال أبو المجد وفهمي هويدي والعديد من كتاب الشيعة لردم الهوة بين مفاهيم الديمقراطية الغربية وتحفظات نظرائهم الحركيين، وخاصة في ما يتعلق بمبدأ المواطنة والتأصيل للمساواة القانونية بين أبناء الوطن الواحد على مختلف مشاربهم الدينية والجنسية. والخوف كل الخوف إن يحدث انفصال أو انشطار بين نخبة المفكرين والمنظرين الإسلاميين من جهة والحركيين والحزبيين من جهة أخرى كما حصل داخل الأحزاب والتيارات القومية واليسارية في الخمسينيات وستينيات القرن العشرين، والذي ساهم إلى حد بعيد في تهميش التيار الديمقراطي داخل هذه التيارات وهيمنة الحزبين والحركيين، الذين لم يتحفظوا فحسب على الديمقراطية الغربية بل رفضوها بالمطلق.

فها هو الفقيه الزحيلي يرفض تولي المرأة منصب الرئاسة لأنها غير مهياة على حد زعمه، عاطفياً وجسدياً على تحمل مسؤوليات الخليفة. يا للأسف، لم يحسم الإخوان المسلمون في مصر والأردن موقفهم من هذه المسألة ويتهربون من الإجابة عليها صراحة وبشفافية، خاصة عندما يتعلق الامر في حدود الحرية القانونية للمرأة وللأقليات، هذه بالرغم من حصول تقدم ملحوظ في تعاطي الاخوان المسلمين في مصر مع قضايا المرأة والأقليات في الآونة الأخيرة. سئلت أحد القياديين الحركيين في مصر عن تحفظاته على إن تعيين المرأة قاضية. أجاب هذا القيادي الحقيقي بالحرف الواحد، أنا جندي في الحركة الإسلامية المصرية وسأكافح إلى آخر نفس لكي لا تتولى المرأة منصب القضاة. في حين حسم التيار الواسع داخل الحركة الإسلامية التونسية خياره إيجابياً في ما يتعلق بالحقوق القانونية للمرأة ولم تعد تشكل هذه القضية إشكالية لمعظم المفكرين والمنظرين الإسلاميين. يبدو أن الإخوان المسلمين في سورية يتجهون في ذات الاتجاه. نلاحظ أيضاً إن الثوابت قلت تدريجياً، فالرفض الحدي للحزبية أو المشاركة في النظم

الكافرة تتراجع بخجل. لا يتحفظ التيار الواسع داخل حركات الإسلام السياسي اليوم عن المشاركة في اللعبة السياسية ويحاولون جاهدين أما تأسيس أحزاب سياسية أو التأصيل لذلك.

المهم أن هناك تنوعيه وتعددية مذهلة في مواقف الإسلاميين من قضايا المرأة. السؤال النقدي الذي يطرح نفسه هو: هل نستطيع الحديث عن موقف إسلامي من الحقوق القانونية للمرأة؟ أم الأفضل الحديث عن المواقف المتعددة والمختلفة للتيارات الواسعة داخل حركات الإسلام السياسي؟ الملفت إن سلوك العديد من الإسلاميين داخل حركاتهم يظهر تناقضاً واضحاً مع مقولاتهم التقدمية. ما يزال النظام الأبوي يهشم ويستثني المرأة من المسرح السياسي، وهذا السلوك ليس حكراً على الإسلاميين فقط بل يشمل معظم الأطياف السياسية العربية.

أما اعتراض الإسلاميين الأهم يتعلق بنقدهم، على اختلاف مواقفهم من معتدلين أو متشددين، الأخلاقي، التجريدي للديمقراطية وكأنها تقود بالضرورة إلى الإنحلال والتفكك الخلفي أو إن هدفها تقنين الفساد والاستغلال والانحراف. ففي كتابه، "التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية"، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ينقل الباحث حيدر علي مواقف العديد من القيادات الإسلامية النافذة في هذا المجال. يشير الشيخ راشد غنوشي مثلاً إلى إن الكثير من المظالم والفواحش، من مثل عدوان الشعوب على بعضها بالاحتلال أو الاستغلال، ومن مثل انتشار الفسوق والفساد والرشاوى والغش والضللال تستمد شرعيتها من جهاز الديمقراطية. ألم نزل أعرف الديمقراطيات - في بريطانيا وفرنسا تحتفظ بوزارات للمستعمرات أو لما وراء البحار؟ وتشرع للقمار وللواط والوآد المعاصر (الإجهاض، تحديد النسل).

أما الشيخ عباس مدني، في كتابه "أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي" يقع في الخطأ الشائع لدى الإسلاميين، حين يقصر أزمة الحضارة الغربية على الجوانب الأخلاقية، ويهمل المشكلات الاقتصادية والسياسية، أو يرجعها إلى الأخلاقية ويهمل المشكلات الاقتصادية والسياسية أو يرجعها إلى الأخلاق فقط. ويكتفي مدني بالدعوة إلى دولة الخلافة

التي يمكن أن تنتقد العالم العربي - الإسلامي، بل والعالم كله ويشدد على إن من يعادي الإسلام فهو عدو الشعب. أما نظرية الجزائري الآخر، علي بلحاج، فهو أكثر وضوحًا وشفافية في تحفظاته الأخلاقية على الديمقراطية. فقد اشتهر مصطلحه (السم الديمقراطي) الذي يؤدي إلى الانحلال الخلقي، وبالتالي يتسبب في سقوط الحضارات لأنها تمكن الانحلال بالانتشار من دون قيود ويرى إن الديمقراطية تحمل في داخلها بذور الفساد والانحلال.

يعبر الاعتراض المبسط في تشديده على العامل الأخلاقي عن تشوش مفهوم الديمقراطية في أذهان الإسلاميين وعدم قدرتهم على استيعاب مضمونها كفلسفة وقيمة إنسانية تدعو إلى الحرية وتهدم الحواجز أمام الإبداع الفردي. الخطأ الذي يقع فيه الإسلاميين باستمرار وهو إن الإنسان الحر أقترن في أذهانهم بالإنسان المنحل، وكأن الحرية الغربية رديفة للانحلال والأخلاق؟ لماذا يتم التشديد على القضايا الجانبية للديمقراطية الغربية وإهمال الانجازات الإنسانية العملاقة؟ لماذا يتم تبسيط وأختزال مضمون الحرية إلى هذه الدرجة الخطيرة؟ وهل يكمن السبب الرئيسي في محاولة الإسلاميين محاكاة الجمهور العربي العريض ودغدغة شعور التفوق اللاوعي عنده؟ أم هل يكمن الهدف في التخلي، ولو جزئيًا، عن الديمقراطية كقيمة وفلسفة إنسانية واختزالها إلى مجرد تقنيات ووسائل وآليات لتداول السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع؟ هل من الممكن استيراد آليات الديمقراطية التقنية ورفض مضمونها الفلسفي؟ هل يطرح تحفظ وتشدد الإسلاميين على العامل الأخلاقي إشكالية هروبهم من مواجهة استحقاقات الديمقراطية الأساسية - قدسية الحريات الفردية والعامة بكل ما يعنيه من احترام خيارات المواطنين، حتى الشاذة منها؟

إن قصور الإسلاميين يكمن في النهج والخوف من الخضوع للمساومة. لقد خافوا كثيرًا من قبل الديمقراطية، ومن تزوير الانتخابات، ومن أعراض الجمهور، ثم خاضوا التجربة فما حققوا كل أهدافهم، لكنهم لم يندموا على ذلك. فالمطلوب، تغيير الرؤية، وهو أمر يحدث ببطء وتردد كل

يوم ولكنه غير كاف. وبغض النظر عن مشروعية نقد سلوك وتحفظات الإسلاميين تجاه العديد من مفاهيم الديمقراطية، إلا أنه ينبغي الاعتراف بأنهم بدعوا فعلياً في الانخراط في العالم وإن لم يكن بالسرعة والزخم والعمق الذي يتمناه بعض النقاد. صحيح إن الإسلاميين ليس لديهم نظرية متكاملة ومتناسقة للديمقراطية وما يزال بعضهم يشكك في أصالتها وجدواها ، لكن التيار الواسع من الإسلاميين خفف من لهجة وحدة اعتراضاته وحسم موقفه من التعددية السياسية والحزبية، وعلى الرغم من أنه لم يطور موقفه بعد من الديمقراطية كتعددية ثقافية وفكرية وعقائدية.

بدأ الإسلاميون في الانخراط في العالم لأنهم أدركوا أهمية وخطورة التحديات الخارجية وصعوبة تجاهل أو عزل أنفسهم عن حركة التاريخ الديناميكية. السؤال الذي يتجنب طرحه العديد من الباحثين هو: هل المجتمع الدولي والقوى الإقليمية والدولية النافذة مستعدة للتعامل مع الإسلاميين كما تتعامل مع القوى السياسية الأخرى؟ هل يوجد نوع من الفيتو الإقليمي والدولي على تأهيل الإسلاميين واستيعابهم في اللعبة السياسية؟

بالطبع، الإسلاميون مدعون إلى الانفتاح الثقافي والعقائدي إزاء مجتمعاتهم والقيام بمحاولات نقدية جادة لتأصيل مفهوم الديمقراطية وتوطينه في بناهم الأيديولوجية والفكرية، في الوقت ذاته، لا يمكن التناهي عن طرح السؤال التالي: ما هي التبعات التي تترتب عن غياب الديمقراطية في البلدان العربية؟ كيف نطالب الإسلاميين بأن يتخلوا عن شكوكهم وتحفظاتهم وينخرطوا كلياً في المسرح السياسي طالما هم يهتمون ويعذبون ويسجنون في العديد من الدول العربية؟ هل يمكن أن يولد الاستبداد السياسي نقيضه أم إن العكس هو الصحيح؟ كيف يمكن تنفيس نسبة ودرجة الاحتقان والتأزم السياسي وإنها الحروب الأهلية العربية كخطوة أولى ضرورية في عملية التحول الديمقراطي السلمي؟

التحدي الكبير الذي يواجه الإسلاميين هو ضرورة أن يتبنوا خطاباً سياسياً شفافاً لا يتناقض مع سلوكهم على أرض الواقع، أن يفتحوا على القوى والنظم السياسية على الرغم من استبعادهم والتشكيك في ديمقراطيتهم، إن يرفضوا استخدام العنف على الرغم من التتكيل بهم، أن يمتنعوا عن تكفير الآخرين لمجرد الاختلاف مع منظومتهم الدينية والثقافية، إن يثبتوا فعلياً، من خلال مواقفهم الثابتة والجريئة، أنهم ديمقراطيون من خلال الدفاع المستميت عن حق الآخرين في التعبير عن رأيهم. هل نطلب المستحيل من الإسلاميين؟ فهل يثبتوا لنا ولأنفسهم أنهم ليس ضحايا بل إحدى القاطرات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية.